

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اقتصاد نقدي

المحاضرة الثالثة

من إعداد:

د. ياسمينه إبراهيم سالم

محتوى المادة التعليمية

مدخل مفاهيمي للنقود	المحور الأول
المجمعات النقدية ومقابلاتها	المحور الثاني
الأنظمة النقدية	المحور الثالث
البنوك التجارية والبنك المركزي	المحور الرابع
إنشاء النقود والمضاعف النقدي	المحور الخامس
التضخم والسياسة النقدية	المحور السادس
السوق النقدية	المحور السابع

الفصل الثالث: النظام النقدي

• مفهوم النظام النقدي

أولاً

• أنواع الأنظمة النقدية

ثانياً

• تطور القاعدة الذهبية

ثالثاً

• النظام النقدي الدولي

رابعاً

• تطور قواعد الإصدار

خامساً

مفهوم النظام النقدي

- مجموعة القواعد التنظيمية والإجراءات التي تضبط إصدار وسحب (تدمير) النقود من التداول، كما يعتبر أيضا قواعد ضابطة لخلق وإلغاء أنواع أخرى من النقد الاختياري كالودائع
- يتألف من: وحدة النقد، التشريعات والقوانين المنظمة لأداء النقود وعملها، وكذا المؤسسات والأجهزة المالية والنقدية

النظام
النقدي

- نظام اجتماعي: هدفه الأساسي المجتمع وروابطه الاجتماعية
- نظام تاريخي: تطور مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي (ما يعني أنه حركي وديناميكي)
- نظام مركب يتكون من عنصر أساسي هو القاعدة النقدية وعناصر ثانوية أخرى

خصائص
النظام
النقدي

- إمكانية إدارة عرض النقد؛ مرونة عرض النقد؛ ثبات القوة الشرائية؛ ثبات قيمة النقود واستقرار الأسعار؛ الأمان والضمان؛ يشجع حركة النمو والتجارة والاستثمارات الدولية

النظام النقدي الجيد

أنواع الأنظمة والقواعد النقدية

- نظام نقدي مزدوج يربط قيمة النقود بعلاقة قانونية ثابتة بين الذهب والفضة (1.15)؛ حيث يكون الذهب والفضة عملة قانونية لها قوة إبراء غير محدودة
- لم يتم احترام النسبة وفاقت القيمة السوقية القيمة القانونية (أصبح الذهب للادخار والفضة للتداول)، النقود هنا لها قيمتين قيمة استعمالية وتبادلية
- قانون قريشام أو جريشام "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول"

نظام المعدنين

قاعده الذهب والفضة ويتميز بحرية الصك ووجود معدل قانوني بين الذهب والفضة

- يرتكز النظام على معدن واحد هو الذهب (ساد في أمريكا ودول أخرى منذ الربع الأخير من القرن 19 إلى الح ع 1 أما بريطانيا فمذ 1816)
- يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معين وعتار محدد من الذهب
- تطورت أشكال القاعدة الذهبية من قاعدة المسكوكات إلى قاعدة السبائك إلى قاعدة الصرف بالذهب

نظام المعدن

الواحد (قيمة وحدة النقد تحدد بوزن معين وعتار محدد من الذهب)

- أنهى العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملة الوطنية (النقود الحالية قانونية ونهائية)
- عرض النقد لا يعتمد على الغطاء الذهبي فحسب بل بحاجة الاقتصاد الفعلية للنقود، ولتجنب الإفراط في الإصدار تم وضع قيود على الإصدار النقدي

نظام النقد الورقي الإلزامي (الساد حاليا)

قاعدة الصرف بالذهب

تزامنت مع قاعدة السبائك الذهبية، وسارت على هذه القاعدة البلدان التي تعاني من شح الاحتياطات الذهبية (1914-1934) أمريكا وبريطانيا بقيت تسير على قاعدتي المسكوكات والسبيكة الذهبية نظرا للاحتياطات الهائلة لديها من الذهب

قاعدة السبائك الذهبية

✓ لجأت الدول خلال الح ع 1 إلى إصدار النقود الورقية بشكل مفرط لتمويل العمليات المدنية والعسكرية في آن واحد
✓ ترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار وعدم اتساق بين النقود الورقية وبين حجم الاحتياطات الذهبية
✓ تحولت الدول من قاعدة المسكوكات إلى تبني نظام النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب (الأوراق النقدية)

قاعدة المسكوكات الذهبية

✓ تطبيق هذه القاعدة بالشكل النقدي والاقتصادي كان منذ عام 1870 ولغاية 1914
✓ عُرِّفت وحدة النقد بوزن معين من الذهب وتميزت المرحلة بحرية الصهر والصك وحرية الاستيراد والتصدير بهدف تحقيق التعادل في سعر الذهب

ما بين الحربين

- تخلت معظم الدول المتقدمة عن القواعد الذهبية واتبعت النظام الورقي بعد الح ع 1
- نتيجة لفشل نظام الصرف المرن، عقدت الدول الصناعية مؤتمر جنوة 1922 في محاولة العودة لنظام الذهب ولكن فشل الأمر وأدى كل ذلك إلى خروج بريطانيا عن نظام الذهب عام 1931
- بعد الآثار الكارثية للح ع 2 تداعت الدول إلى عقد مؤتمر دولي للخروج بنظام نقدي جديد فكان مؤتمر بريتون وودز

ما بعد الحرب العالمية الثانية

- 1944 انعقد مؤتمر بريتون وودز وأساسه:
- تثبيت سعر الدولار الأمريكي مقابل الذهب (\$35 / أوقية ذهب)
- تثبيت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مقابل الذهب والدولار مع السماح بهامش بسيط 1% (نظام الصرف الثابت)
- إتاحة قدر من السيولة الدولية لبعض الدول لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات
- استمرار المضاربة على الدولار الأمريكي والطلب على الذهب دفع حكومة نيكسون عام 1971 إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب

ما بعد بريتون وودز اتفاقية كنغستون

- اقتراح شكل جديد لإصلاح النظام النقدي الدولي متضمنا توفير سيولة دولية من خلال تكوين حقوق السحب الخاصة (SDR)
- السماح للدول بتعويم عملاتها ضمن هامش لا يتجاوز 2.25% صعودا أو نزولا
- إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التوازن الخارجي للدول ذات الفائض كما للدول ذات العجز
- أعطت الاتفاقية حرية أكبر في تغيير أسعار صرف عملاتها بهدف إزالة الجمود عن نظام بريتون وودز

تطور قواعد الإصدار

أنظمة الإصدار

نظام الغطاء الذهبي الكامل: الإصدار يقابله غطاء كامل من الذهب

نظام التغطية الجزئي: تغطية جزء منه بالسندات الحكومية وجزء الإصدار الإضافي من الذهب

نظام التغطية النسبي: تغطية بنسبة من الاحتياطي الذهبي ونسبة بموجودات محددة مسبقا (منها السندات الحكومية)

نظام الحد الأقصى للإصدار: بموجب قانون من السلطة التشريعية يعدل كل فترة

نظام الإصدار الحر: إعطاء المصارف المركزية حرية الإصدار بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية للبلد

قواعد الإصدار

قاعدة الإصدار المقيد

قاعدة الإصدار الحر

محتوى المادة التعليمية

مدخل مفاهيمي للنقود	المحور الأول
المجمعات النقدية ومقابلاتها	المحور الثاني
الأنظمة النقدية	المحور الثالث
البنوك التجارية والبنك المركزي	المحور الرابع
إنشاء النقود والمضاعف النقدي	المحور الخامس
التضخم والسياسة النقدية	المحور السادس
السوق النقدية	المحور السابع